

«الوطني» في الذكرى الثالثة والعشرين للغزو.. قصة مقاومة واستقلال

فرع البنك في لندن صرف 10 ملايين إسترليني للكويتيين خلال أسبوعين من الغزو



المرحوم محمد الخرافي مع العم محمد عبدالرحمن الجبر في أول أيام الغزو

عبدالعزیز الصباح وفرع البنك الوطني في لندن ليكون ممثلاً له في تسوية التزامات الائتلاف لجميع البنوك الكويتية الأخرى. وكانت أصول جميع البنوك الكويتية قد تعرضت لأوامر تجميد خلال هذه الفترة، وشمل ذلك جميع الحسابات التي لدى المؤسسات الكويتية. ونجح بنك الكويت الوطني في أن يكون المصرف الوحيد على مستوى الكويت الذي يحصل على استثناء لهذه القرارات فيما يتعلق بالأصول الخاصة بالبنك، حيث أُنبت البنك للمسؤولين المختصين استقلالية هذه الأصول بشكل قاطع عما يدور في الكويت في هذه الفترة وسيطرته الكاملة على إدارة هذه الأصول بشكل فعال خارج الكويت.

كما قام البنك باستخدام وتطوير آلية خاصة لدفع الفوائد بالتبعية عن البنوك الكويتية فيما يتعلق بمعاملات الائتلاف المستحقة، وكذلك جميع التحقيقات الخارجية والتسوية النهائية لجميع الالتزامات المستحقة على البنوك. ومنذ الساعة الأولى من اليوم السابع عشر من يناير 1991، يوم تحرير أرض الكويت من الغاصبين، كان بنك الكويت الوطني على أتم الاستعداد للعودة بطاقم عمله الكامل لفتح أبواب البنك وفروعه المنتشرة داخل الكويت لخدمة الاقتصاد الكويتي كما هو شأنه منذ التأسيس. ومن أهم إنجازات الوطني بعد التحرير هو إسهامه في إعادة إعمار الكويت، حين قام بتدبير قرض قيمته 5,5 مليارات دولار لصالح حكومة دولة الكويت، مما كان له عظيم الأثر في إعادة إعمار ما هدمه الغزو.

دور تاريخي لمحافظة بنك إنجلترا السابق

وجدير بالذكر أن عددا كبيرا من المؤسسات والبنوك العالمية قد تخلت عن البنك الوطني خلال أزمة الغزو رغم أن ودايع البنك كانت متوافرة لديها خلال تلك الفترة. إلا أن صلاية البنك ومبادئه وإصرار إدارته على الفتح والمقاومة تمكنت من التغلب على هذه الظروف. وكان من أكثر من وقف إلى جانب البنك، هو محافظ بنك إنجلترا السابق إيدي جورج الذي دعم وساند البنك خلال أول أيام الغزو في لندن.

هكذا يتذكر بنك الكويت الوطني من خلال وثائقه تلك الوقائع التاريخية والأحداث التي شارك فيها البنك كعضو فاعل له بصمته الواضحة على الاقتصاد الكويتي في كل مرحلته التاريخية. تجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت الوطني يحتفظ في أرشيفه بمجموعة قيمة من الوثائق والسجلات التي تؤرخ لفترة مهمة من تاريخ الكويت الاقتصادي والمالي منذ العام 1952، كما تؤرخ في الوقت ذاته لكبار رجالات الكويت الذين قامت على أكتافهم اللبنات الأولى لنهضة الكويت الحديثة.



محافظ بنك إنجلترا المركزي إيدي جورج يتوسط العم الراحل محمد الخرافي وإبراهيم بدوب وكان جورج قد ساعد الوطني كثيرا خلال أزمة الغزو

الكويت. قامت إدارة البنك التنفيذية بالتنسيق مع البنوك العالمية لتسهيل القيام بالعمليات المصرفية لخدمة عملاء البنك داخل الكويت وخارجها. وأثناء فترة الغزو، حرص البنك على أن تتم أعماله بشكل منتظم، وصدرت بذلك الكثير من القرارات التنظيمية للفروع الداخلية، كما استمر انعقاد مجلس الإدارة بشكل دائم في لندن لضمان استمرار العمل والتنسيق بين الإدارة العليا للبنك من جهة وبين فروعه وبنك الكويت المركزي من جهة أخرى.

ويشار إلى أن الحالة الوحيدة كهذه في العالم والمقارنة الوحيدة كانت لبنك فرنسي استمر في العمل عن طريق فرعه في سويسرا أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا، ولكنه لا يكمل وما لبث أن أقفل بعد شهر واحد على الاحتلال. 10 ملايين جنيه إسترليني صرفها البنك للكويتيين خلال أسبوعين من الغزو

وتكشف سجلات البنك الوطني السريية التي يتم الكشف عنها لأول مرة عن قرار تاريخي آخر لم يقم به أي بنك في العالم، وهو قرار المغفور له العم محمد الخرافي بصرف البنك لمبلغ 500 جنيه إسترليني يوميا لكل كويتي يأتي للبنك ويقول إن له حسابا، وحتى من دون أن يتثبت أن له رصيدا في البنك. وقد قام البنك خلال أسبوعين فقط من الغزو بصرف مبالغ وصلت إلى نحو 10 ملايين جنيه إسترليني. وكان رأي الخرافي وأعضاء المجلس أن واجبنا كبنك وطني وككويتيين في المقام الأول هو أن نقف بجانب كل كويتي وأن نساعد هذه الأسر والعائلات الكويتية التي وجدت نفسها في مأزق بلا مأوى، ولا يوجد لها أي مصدر أو دخل مادي تعتمد عليه، وقد كان لهذا الموقف من البنك الوطني دور كبير في الوقوف معنويا إلى جانب أهل الكويت خلال هذه المحنة ومساعدتهم على قضاء الحرجة، وما زال الكثير من العملاء يتذكرون هذه الأيام حين كان موظفو البنك يصلون الليل بالنهار في فرع البنك في لندن من أجل خدمة أهل

تسويق مستمر بين الوطني والبنك المركزي خلال فترة الغزو

وفي أكتوبر 1990، وبقيادة الرئيس التنفيذي للمجموعة إبراهيم بدوب، تم التنسيق بين بنك الكويت المركزي بقيادة الشيخ سالم

من الخارج. وفي سبيل ذلك، قامت إدارة البنك التنفيذية بالتنسيق مع البنوك العالمية لتسهيل القيام بالعمليات المصرفية لخدمة عملاء البنك داخل الكويت وخارجها. وأثناء فترة الغزو، حرص البنك على أن تتم أعماله بشكل منتظم، وصدرت بذلك الكثير من القرارات التنظيمية للفروع الداخلية، كما استمر انعقاد مجلس الإدارة بشكل دائم في لندن لضمان استمرار العمل والتنسيق بين الإدارة العليا للبنك من جهة وبين فروعه وبنك الكويت المركزي من جهة أخرى.

ويشار إلى أن الحالة الوحيدة كهذه في العالم والمقارنة الوحيدة كانت لبنك فرنسي استمر في العمل عن طريق فرعه في سويسرا أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا، ولكنه لا يكمل وما لبث أن أقفل بعد شهر واحد على الاحتلال. 10 ملايين جنيه إسترليني صرفها البنك للكويتيين خلال أسبوعين من الغزو

وتكشف سجلات البنك الوطني السريية التي يتم الكشف عنها لأول مرة عن قرار تاريخي آخر لم يقم به أي بنك في العالم، وهو قرار المغفور له العم محمد الخرافي بصرف البنك لمبلغ 500 جنيه إسترليني يوميا لكل كويتي يأتي للبنك ويقول إن له حسابا، وحتى من دون أن يتثبت أن له رصيدا في البنك. وقد قام البنك خلال أسبوعين فقط من الغزو بصرف مبالغ وصلت إلى نحو 10 ملايين جنيه إسترليني.

وكان رأي الخرافي وأعضاء المجلس أن واجبنا كبنك وطني وككويتيين في المقام الأول هو أن نقف بجانب كل كويتي وأن نساعد هذه الأسر والعائلات الكويتية التي وجدت نفسها في مأزق بلا مأوى، ولا يوجد لها أي مصدر أو دخل مادي تعتمد عليه، وقد كان لهذا الموقف من البنك الوطني دور كبير في الوقوف معنويا إلى جانب أهل الكويت خلال هذه المحنة ومساعدتهم على قضاء الحرجة، وما زال الكثير من العملاء يتذكرون هذه الأيام حين كان موظفو البنك يصلون الليل بالنهار في فرع البنك في لندن من أجل خدمة أهل

مجلس إدارة الوطني اجتمع مع إبراهيم بدوب يوم الغزو في مكاتب البنك في لندن وقرروا الاستمرار في العمل لخدمة العملاء والقطاع المصرفي الكويتي رغم كل الصعوبات

هدف الوطني كان إثبات أن الكويت دولة مؤسسات ذات سيادة كاملة

موظفو البنك خاطروا بحياتهم لتحرير كل سجلات البنك المصرفية إلى فرعه في لندن فور وقوع الغزو

«فاينانشال تايمز»: ما قام به البنك الوطني خلال الغزو تجربة غير مسبوقة في تاريخ المصارف بالعالم

وكان رأي الخرافي وأعضاء المجلس أن واجبنا كبنك وطني وككويتيين في المقام الأول هو أن نقف بجانب كل كويتي وأن نساعد هذه الأسر والعائلات الكويتية التي وجدت نفسها في مأزق بلا مأوى، ولا يوجد لها أي مصدر أو دخل مادي تعتمد عليه، وقد كان لهذا الموقف من البنك الوطني دور كبير في الوقوف معنويا إلى جانب أهل الكويت خلال هذه المحنة ومساعدتهم على قضاء الحرجة، وما زال الكثير من العملاء يتذكرون هذه الأيام حين كان موظفو البنك يصلون الليل بالنهار في فرع البنك في لندن من أجل خدمة أهل

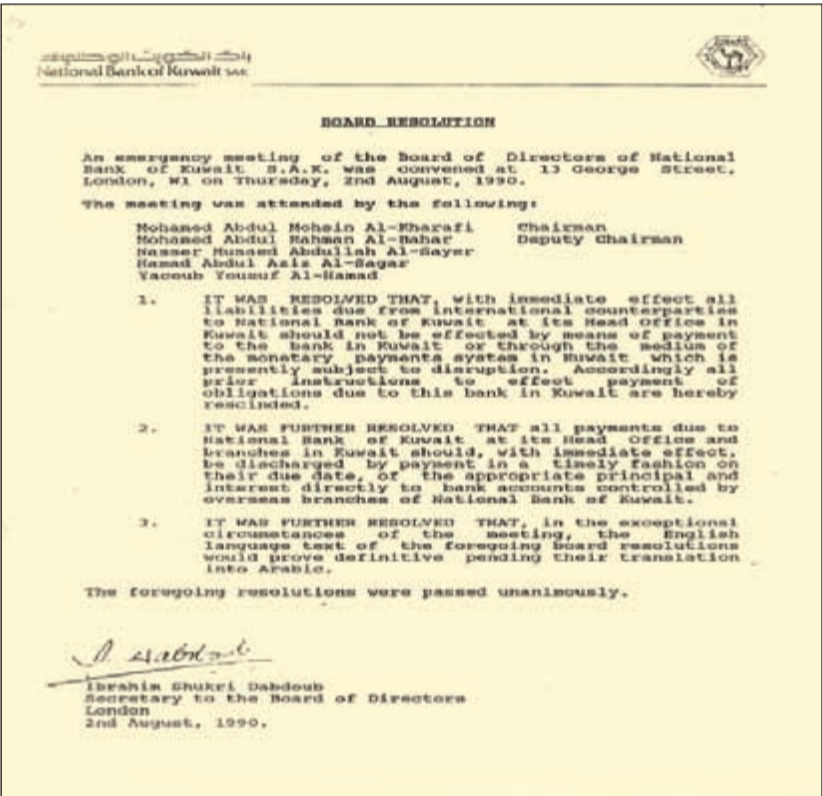
2 أغسطس 1990 ليس يوما للنسيان، وبينما تتجدد كل عام ذكرى الغزو الصدامي للكويت، يبقى دور بنك الكويت الوطني خلال فترة الغزو في ذاكرة الوطن والتاريخ، دليلا على إصرار الشعب الكويتي على المقاومة والانتصار.

قد يكون من الصعب تخيل إمكان قيام بنك بمهامه ومسؤولياته العادية في ظل وجود احتلال كامل للبلد الذي ينتمي إليه، لكن البنك الوطني كسر هذه القاعدة وضرب مثلا نادرا للتميز المصرفي والقدرة على تحدي أخطر وأصعب المواقف، من خلال مساهمته بشكل فعال في دعم ومساندة الاقتصاد الوطني الكويتي أثناء هذه الأزمة، حيث استطاع مواصلة أعماله بنجاح خلال هذه الأيام الكالحة بفضل بعد نظر مجلس إدارته وجهود إدارته التنفيذية المتواصلة وساهم في عودة البنك الوطني بسرعة لمزاولة أعماله بشكل طبيعي بعد التحرير، وهو ما دفع «فاينانشال تايمز» للتأكيد على أن «ما قام به البنك الوطني خلال الغزو تجربة غير مسبوقة في تاريخ المصارف بالعالم»، وأضافت أنها «الحالة الأولى في العالم التي يبقى فيها الجسد يعمل وهو مقطوع الرأس».

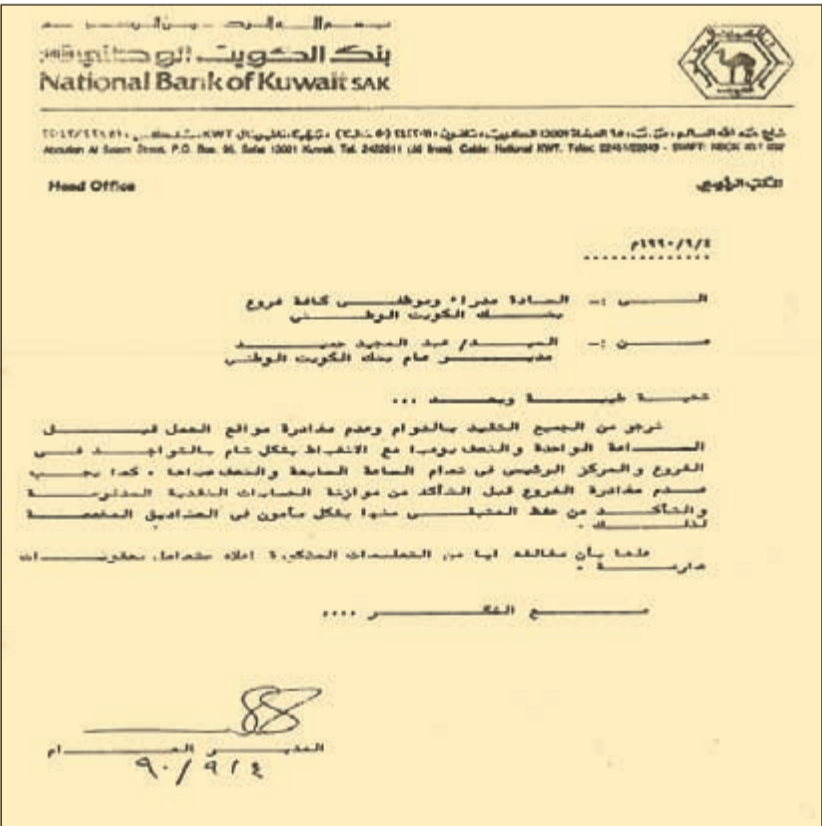
اجتماع مجلس الإدارة يوم 2 أغسطس في لندن

وكان الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم شكري بدوب قد دعي إلى اجتماع عاجل لمجلس إدارة البنك الوطني في مقر البنك في لندن بعد ساعات قليلة من انتشار خبر الغزو يوم 2 أغسطس، برئاسة المغفور له محمد عبدالحسين الخرافي، ونائب رئيس مجلس الإدارة آنذاك محمد عبدالرحمن الجبر، وكل من الأعضاء ناصر مساعد السراير، وحمد عبد العزيز الصقر، ويعقوب يوسف الحمد، الذين كانوا لحسن الطالع متواجدين في لندن. وفي الاجتماع، سال مجلس إدارة البنك بدوب عما يمكن فعله في هذه الحالة وهل هناك سابقة تاريخية لتلك الحالة في تاريخ المصارف في العالم، ورغم أن هذه الظروف الاستثنائية، كان موقف بدوب واضحا، مؤكدا أن «أمام البنك خياران لا ثالث لهما، وهو إما أن يغلِق أبوابه ويجلس في بيوتنا في انتظار ما تسفر عنه الأيام القادمة، أو أن نقرر الاستمرار والمقاومة وهو طريق صعب ومحفوف بالمخاطر والصعوبات، لأنه في ظل الاحتلال قد لا نجد من يعترف بنا على نطاق البنوك العالمية، لكننا نريد أن نثبت أن الكويت هي دولة مؤسسات، وستقاوم حتى النهاية حتى يعود الحق لأهله وتعود سيادة الكويت للكويت».

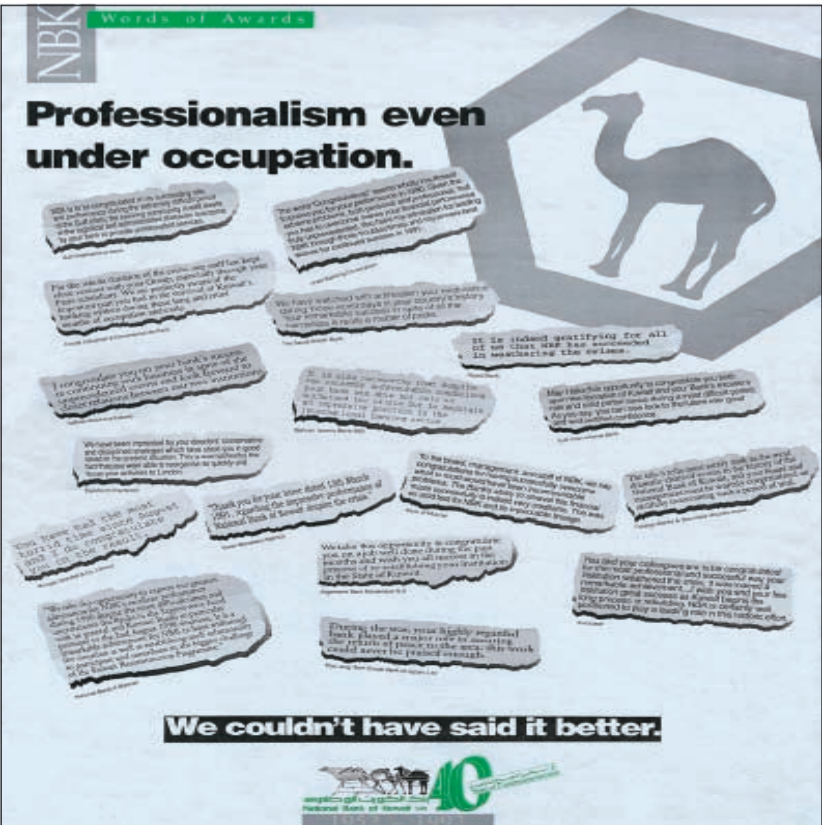
وكان أن استمع مجلس إدارة البنك لنصيحة بدوب، واتخذوا قرارهم التاريخي باستمرار العمل في العمليات المصرفية والمقاومة حتى النهاية والالتزام بكل ما على البنك وما له من حقوق لدى الغير، على أن تتم إدارة البنك



محضر اجتماع مجلس إدارة بنك الكويت الوطني في أول أيام الغزو تقرر أن يستمر البنك في أعماله وخدمة الكويت



رسالة تكشف استمرار عمل البنك في الكويت خلال الغزو.



قصاصات من أبرز ما قالته المؤسسات والجهات الأجنبية تحت عنوان «احترافية حتى تحت الاحتلال»، عن تجربة البنك الوطني



فرع البنك الوطني في لندن خلال فترة الغزو